المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية(MECSJ)

العدد التاسع (كانون الثاني) ٢٠١٩

www.mecsj.com\ar

إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم منح التمويل الإسلامي في مصرف شمال إفريقيا

نعيمة إسماعيل الدعيكي

طالبة دكتوراه معهد الدراسات الدولية والماليزية ،الجامعة الوطنية الماليزية

E-mail: na_is2012@yahoo.com

عبدالرحيم بن أحمد

الجامعة الوطنية في ماليزيا. وهو أيضا باحث رئيسي مشارك في معهد الدراسات الماليزية والدولية

E-mail: ara@ukm.my

محمد صبري هارون

الجامعة الوطنية في ماليزيا. وهو أيضا باحث رئيسي مشارك في معهد الدراسات الماليزية والدولية

E-mail: sabrie64@gmail.com

ملخص:

إن مشكلة البحث تتمثل في ملاحظة ضعف مساهمة مصرف شمال إفريقيا في منح التمويل الإسلامي، حيث كان مؤشر التمويل الإسلامي الممنوح ضئيلاً ولا يتناسب وحجم التوقعات والطلبات المقدمة للمصرف إلى حد ما، فإن ذلك يدل على وجود إجراءات تمويلية غير واضحة وغير ملائمة، ومن هنا فإن هذا البحث يهدف للتعرف على مدي ملائمة السياسة التمويلية المعتمدة في المصرف مع الضوابط الشرعية. وبيان دور وفاعلية عمل الرقابة الشرعية. والتحقق من صيغ التمويل الإسلامي ومدي ملائمتها، واقتراح إطار لتطوير الإجراءات التمويلية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي والتحليلي، والتحليل الكمي لاستقراء والتحليل بما يتطابق مع الواقع لبيان الغاية من الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى المصرف يعاني من عدم وجود دليل استرشادي للعاملين خاص بإجراءات التمويلية والمعايير الشرعية من منظور إسلامي للمصرف، مما جعل المصرف مقتصر على صيغة المرابحة ومفتقد لتنوع صيغ التمويل الإسلامي. وهيئة الرقابة الشرعية تقوم بدور وآلية فاعلة في مراجعة إجراءات عمليات التمويل الإسلامي. ولكنها تفتقد في تشكيلها للمتخصصين في المسائل الحديثة في مجال الصيرفة الإسلامية واستقلاليتها التامة، وندرة الخبرات المحلية المؤهلة في مجال المصرفية الإسلامية بالمصرف له دور كبير في ضعف هذه المؤشرات، واقترحت الدراسة إطار لتطوير الإجراءات التمويلية بالمصرف مُتضمنة السياسة التي تنظم وتحدد أساليب إنجاز العملية التمويلية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتتمني أن تكون هذه المقترحات داعمة لمنح التمويل الإسلامي في مصرف شمال إفريقيا.

مفتاحية البحث: مصرف شمال إفريقيا، التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي بمصرف شمال إفريقيا، أسباب ضعف التمويل الإسلامي بالمصرف ، اقتراح إطار لتطوير الإجراءات التمويلية بالمصرف

المقدمة

لقد برز التمويل الإسلامي في ليبيا نظرًا لانطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية ضمن الخدمات التي تقدمها المصارف " المحولة – أو إنشاء مصارف إسلامية بموجب قرار(٤٦) لسنة ٢٠١٠، حيث انطلقت المسيرة في ظل بيئة تتسم بضعف الاستقرار الإداري والسياسي والأمني، وكان هناك طموح كبير لدى المعنيين في إنجاز تحول مالي ومصرفي شامل وعميق، ورغم الجهود التي بذلت إلا أنه وبسبب غياب استراتيجية وخطط واضحة الأهداف، كانت الإنجازات العملية التي تم تحقيقها حتى نهاية 2014م متواضعة، حيث لم تتمكن كل المصارف من التحول أو فروع بعض المصارف المحولة، وصلت حصة التمويل الإسلامي من حجم المحفظة الائتمانية في المصارف الليبية هي ٢٠% ، ومن بين المصارف التي كانت حصة التمويل الإسلامي فيها في تنازل ملحوظ هو مصرف شمال إفريقيا، وهو من أحد المصارف الرائدة في ليبيا، وكذلك يعتبر من أوائل المصارف التي بادرت في تحويل جهازها المصرفي من التقليدي الربوي إلى الإسلامي، بداية بالنوافذ الإسلامية في نهاية ٢٠٠٨م وحتي قرار التحول في العام ٢٠١١م ، ومصرف شمال إفريقيا يعد مصرفاً تجارياً يتعامل مع الأفراد والمؤسسات والشركات في جميع أنحاء ليبيا، ومن أهم وأكبر المؤسسات المالية العاملة، ومن المصارف الفاعلة الذي يستحق الاهتمام من قبل الباحثين لدراسة واقع التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة.

مشكلة البحث

يعتبر التمويل الإسلامي من الأساسيات في الصيرفة الإسلامية في الدول العربية والإسلامية. ومصرف شمال أفريقيا من المصارف العاملة في ليبيا وفاعلا لتقديم خدمات مصرفية وفق الشريعة الإسلامية، تحت إسم مصرف شمال إفريقيا الإسلامي. وقد تم ملاحظة انخفاض مساهمة مصرف شمال إفريقيا في منح التمويل الإسلامي حسب التقرير المالي للمصرف الذي أكد وجود عقبات أمام المصرف وقد أظهر هذا التقرير المقدم في العام ٢٠١٥م، أن مؤشرات التمويل الإسلامي كان ضئيلاً، حيث يشكل التمويل الإسلامي إلى الودائع قيمة (٢٥%) مقابل التمويل التقليدي إلى الودائع الذي بلغ (٧٥%) في العام ٢٠١٥م، لمصرف شمال إفريقيا، وهو يعزز وجود قصور في إجراءات المصرف التمويلية الإسلامية المتبعة في المصرف(الحوتي،٢٠١٥). وتؤكد هذه النسب وجود عجز واضح في للتمويل الإسلامي، ويعود السبب في ذلك إنخفاض هذه المؤشرات، ومن خلال مراجعة التقارير المالية الخاصة بالمصرف تبين أن الإجراءات التمويلية التي يتبعها المصرف تمثل أحد المشاكل الرئيسية والعقبات أمام التمويل الإسلامي، حيث أن الإجراءات التمويلية تتمثل في مجموعة القوانين وسياسات تنظم العمليات التمويلية في المصرف، وتحدد أساليب تتبَع هذه الإجراءات وإنجازها، بالإضافة إلى كونها مرجعاً للعاملين في المصرف، وتعزز سمعة المصرف، وتوضح كيفية الاستخدام الأمثل للأموال ، وعندما يلاحظ الحجم الضئيل للتمويل الإسلامي فإن ذلك يدل على وجود إجراءات تمويلية غير واضحة وغير ملائمة، مما يؤكد على وجود مشكلة ، ومن خلال ما تقدم فأن هذه الدراسة تبحث في مدي ملائمة السياسة التمويلية المعتمدة في المصرف مع الضوابط الشرعية، وبيان دور وفاعلية عمل الرقابة الشرعية في المصرف وما يعيق عملها لتدعم السياسة التمويلية، والتحقق من صيغ التمويل الإسلامي ومدي ملائمتها، واقتراح إطار لتطوير السياسة التمويلية التي تتلائم مع البيئة الليبية وخصوصية القطاع المصرفي الليبي.

أسئلة البحث

١.ما مدي ملائمة السياسة التمويلية المعتمدة في مصرف شمال إفريقيا ؟

٢.ما مستوي فاعلية عمل الرقابة الشرعية وما يواجهها من معوقات؟

٣.ما مدي تطوير مصادر التمويل الإسلامي في مصرف شمال إفريقيا ؟

٤.ما الإطار المقترح لتطوير السياسة التمويلية في المصرف؟

أهداف الدراسة

يسعي البحث للوصول إلى الأهداف التالية .

١.التعرف على مدي ملائمة السياسة التمويلية المعتمدة في المصرف مع الضوابط الشرعية.

٢.بيان دور وفاعلية عمل الرقابة الشرعية في المصرف وما يعيق عملها لتدعم السياسة التمويلية.

٣.التحقق من صيغ التمويل الإسلامي ومدي ملائمتها للسياسة التمويلية.

٤.إقتراح إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية تتلائم مع البيئة الليبية وخصوصية القطاع المصرفي الليبي.

منهج وعينة البحث

أولاً : منهج البحث

نظرًا لأن الدراسة يهتم بمحورين أولهما الجانب النظري و ثانيهما الجانب العملي فإن الباحثة سوف تسلك المناهج الأتية: المنهج الوصفي الاستقرائي والتحليلي، التحليل الكمي.

ثانياً: مجتمع وعينة البحث

تكون مجتمع الدراسة من جميع فروع مصرف شمال إفريقيا .

وتتكون عينة الدراسة من فروع مصرف شمال إفريقيا بمدينة طرابلس.

ثالثًا: مصادر البيات

أ. المصادر الأولية : الاستبانة.

ب.المصادر الثانوية :الدراسات والمقالات والأبحاث الجامعية، ورسائل وأوراق بحثية منشورة، وكتب ودوريات وتقارير مالية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

إطار وحدود البحث

الحدود الزمنية لهذه الدراسة بدأت من عام ٢٠٠٩ م، حيث كان ذلك العام هو بداية العمل المصرفي الإسلامي بفتح نوافذ إسلامية بمصرف شمال إفريقيا وحتي العام ٢٠١٥م، وبما أن البحث هو بحثاً تطبيقياً في أحد المصارف العاملة في ليبيا فأنه سيقتصر على العاملين بمصرف شمال أفريقيا الإسلامي بمدينة طرابلس.

الدراسات السابقة

حيث ركز (سمحان،2009) و(بن مسعود٢٠٠٨) و(بلعور،٢٠١٣) و (Bessedi٢٠١٤) على ضوابط تعتمد عليها السياسة التمويلية، وبينما ركز (Maoula،٢٠١١.) و(وسيم الهابيل، وعماد المصري٢٠١١) و(٢٠١٣,عبدالقادر) و(2012,Mahir) K Alman) ٢٠١٢،) على جواب تؤثر على السياسة التمويلية لها علاقة بهيئة الرقابة الشرعية، بينما كز (الجويفل،٢٠١٣)و (البلتاجي، ٢٠١٣)و(الدراجي ، روضة ،٢٠١٤) و(Alasrag, ٢٠١٠) علىجوانب هامة لها علاقة بالصيغ التمويل الإسلامية، إلا أن أيًا منها لم يتعرض للسياسة التمويلية، التي تدعم التمويل الإسلامي عمومًا أو بليبيا تحديدًا، ومع إقتراح إطار لتطويرها، مما يجعل هذه الدراسة إضافة لأدبيات المصرفية الإسلامية.

نبذة على مصرف شمال إفريقيا

تم تأسيس مصرف شمال إفريقيا في عام ١٩٩٦م، يمارس مصرف شمال أفريقيا عمله المصرفي التجاري من خلال فروعه المنتشرة في أغلب مناطق ليبيا، والبالغ عددها حالياً (٥٦) فرعاً ووكالة ،ويقدم العديد من الخدمات المصرفية التي تستهدف في المقام الأول راحة المواطن وتقديم الخدمة اللازمة بكل يسر وسهولة .

الجدول(١) قيمة التمويل التقليدي في مصرف شمال إفريقيا "مليون دينار ليبي"

المؤشرات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
إجمالي	١٤,٨	٣٥٧.٣	٣٤٤,٧	٣٤٧,٩	٣٥٣.٩	٣٥٤.٠	٣٥٧.٤

الملكية							
التمويل التقليدي	٥١٨,٠	٥٣٣,٤	٥٧٢,٥	٧٤٠,٥	٨٤٦,٨	٩٠٤,٠	٩٣٢,٨

المصدر :التقرير المالية لمصرف شمال إفريقيا للعام ٢٠٠٩-٢٠١٥م .

يملك المصرف نسبة تقدر بـ ٨٢% ملكية عامة، و١٨%ملكية خاصة، حيث بلغت مجموع حقوق الملكية(٣٥٧,٤مليون دينار ليبي)في العام ٢٠١٥م، وقد سجلت حقوق الملكية نموًا بلغ(٨,١%)خلال العام ٢٠١٥م، وحسب التطورات التي شهدتها المصارف التجارية في ليبيا، كان ترتيب مصرف شمال إفريقيا هو الخامس حسب الأصول المالية إجمالي الحقوق العينية، وبسبب زيادة القوة المالية وتدعيم المركز المالي للمصرف جعلته قادر على التمويل وتقديم تسهيلات حيث بلغت نسبة التمويل إلى الودائع للعام ٢٠١٥ م إلى (٧٥%)، وهي نسبة عالية تدل على تنوع الخدمات المصرفية على مستوي مصادر التمويل التقليدي

التمويل الإسلامي في مصرف شمال إفريقيا

في اطار السعي نحو أسلمة القطاع المصرفي الليبي والتعاطي مع المنتجات المصرفية التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية نشر مصرف ليبيا المركزي منشور رقم (٩) ٢٠٠٩م، بشأن منح الإذن للمصارف التجارية الليبية للبدء في تطوير وتقديم منتجات مصرفية بديلة تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ أو فروع مصرفية يتم تخصيصها لهذا الغرض، ومنها انطلق" مصرف شمال أفريقيا " بالعمل في عدد من الفروع بنظام النوافذ الإسلامية في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، ليتم في فترة قصيرة تفعيل العمل بها في (٢٧) فرعاً، وعند إعلان نيته التحول الكامل في العام ٢٠١٢م تحصل مصرف شمال أفريقيا على موافقة مصرف ليبيا المركزي على افتتاح فرعين إسلاميين بكل من مدينتي طرابلس وبنغازي :فرع قرجي الإسلامي، تم تجهيز فرع طرابلس بالكامل وافتتح رسميًا في إبريل ٢٠١٢م. فرع الحدائق ببنغازي، لم يفتتح حتى تاريخه وذلك نظرا للظروف والأوضاع التي تمر بها البلاد.

وبالتالي يعتبر فرع قرجي الإسلامي هو الفرع الإسلامي الوحيد حاليًا الذي يتبع الفرع، ويتمتع بحسابات وذمة مالية مستقلة، وتم تمويله "بقرض حسن" عن طريق الإدارة العامة لمباشرة مهامه، وبصدور منشور مصرف ليبيا المركزي ٢٠٠٩م الذي وضع فيه ضوابط وأسس تقديم المنتجات المصرفية البديلة المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية وطرق تنفيذها والسماح للمصارف الليبية بفتح فروع مستقلة، ومع انطلاق ثورة السابع عشر من فبراير، كان مصرف شمال أفريقيا سبّاقاً للتفاعل مع هذه المرحلة وتقدّم مخاطباً مصرف ليبيا المركزي بإعلان رغبته

التحول إلى مصرف إسلامي ، ليكون أول مصرف تجاري ليبي يعلن نيّته تحويل كامل فروعه ونشاطاته للعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية ، وقد جرى العمل على وضع خطة متكاملة لآلية الانتقال والتحوّل من مصرف تجاري تقليدي إلى مصرف إسلامي بالكامل تحت اسم " مصرف شمال إفريقيا الإسلامي" وذلك بالتعاون مع بعض الخبراء والمستشارين(تقرير من مكتب التخطيط،٢٠١٥) . وفي إطار الاستعدادات التدريبية وتأهيل الكوادر البشرية للعمل على تقديم المنتجات المصرفية المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية تم تأهيل وتدريب العديد من العناصر على أعمال الصيرفة الإسلامية، بالداخل والخارج حيث تحصل العديد من موظفي العاملين من مدراء وبمصرف شمال إفريقيا على شهادة المصرفي الإسلامي المعتمدة من المركز الدولي للتدريب المالـــي والإسلامي)Certified Islamic Banker - CIB التابع للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية والإسلامية الأردن(الخطط والبرامج ،٢٠١١) ، ويقوم المصرف بالتمويل تحت ضوابط هيئة الرقابة الشرعية استثمارات وتمويلات إسلامية كالمُرابحة، المرابحة البسيطة، وبيع المرابحة للآمر بالشراء، وتشمل مرابحة السيارات والأثاث والأجهزة الكهربائية والمواد المنزلية، والإجارة، الإيجار التمويلي" الإجارة المنتهية بالتمليك" والإيجار التشغيلي، والمُشاركة، ولكن لم تتمكن جميع فروع المصرف من التحول، وذلك بسبب لأوضاع الأمنية والاقتصادية وضعف إعداد الأدوات الإسلامية، بالإضافة إلى عدم قدرته على فتح فرع " الحدائق الإسلامي" بمنطقة بنغازي، بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية في شرق ليبيا.

جدول(٢) المؤشرات التقليدية والإسلامية للتمويل مصرف شمال إفريقيا "مليون دينار ليبي"

المؤشرات التقليدية	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
حقوق الملكية	114.8	٣٥٧.٣	٣٤٤.٧	٣٤٧.٩	٣٥٣.٩	٣٥٤.٠	٣٥٧,٤
إجمالي الودائع	749.9	٩٠٨.٩	١,٥٧٦.٠	١,٣٧٠.١	١,٩٩٩,٩	١,٥٩٣٦,٩٦	١,٣٥٠,٨
إجمالي التمويل	556.2	٥٦٢.٩	٥٩٦.٧	٧٥٢.٢	٨٤٨.٧	٩٤٤.٧	٩٦٦,٧
التمويل للودائع	%٧٤,٤	%٦١,٩	%٣٧,٩	%٥٤	%٤٢,٤	%٥٩,٢	%٧١,٥

المصدر: التقرير السنوي المالي لمصرف شمال إفريقيا.

نلاحظ ارتفاع قيمة التمويل التقليدي والإسلامي الممنوح لمختلف الأغراض من ٢٠٠٩م، إلى ٢٠١٥م، بزيادة قدرها (٤١٤,٤مليون دينار)، بنسبة تصل إلى ٧١% ، وهي نسبة مرتفعة مما يدل توجه مصرف شمال إفريقيا إلى توظيف أمواله في الاستثمار وتمويل المشروعات والقطاعات المختلفة ودعم الاقتصاد الوطني، وكانت قيمة التمويل الإسلامي في مصرف شمال إفريقيا كالتالي:

جدول (٣) قيمة التمويل الإسلامي في مصرف شمال إفريقيا "مليون دينار ليبي"

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
حقوق الملكية	١١٤.٤٦٧.٨٧٠	٣٥٧,٣٣١,٤٤٥	٣٤٤,٧٦٧,٨٧٠	٣٤٧.٩٩٣.٩٧١	٣٥٣.٩٨٩.٠٨٠	٣٥٤.٠٤٦.٠١١	٣٥٧,٤٤٥,٠١٠
اجمالي الودائع	٥٠,٩٤٥,٧٧٣	٤٩,٤٧٤,٨٧٣	٢٤,٢٠٤,٣٣٩	١١,٧١١,٠٣٣	81.980.9	231.421.6	١,٠١٣,٩٦
التمويل الإسلامي	٣.٨٢	٢.٩٥	6.97	28.53	182.0	40.70	٣٣.٩٠

المصدر :التقرير المالية لمصرف شمال إفريقيا للعام ٢٠١٥م

نلاحظ تراجع ملحوظ في مؤشرات التمويل الإسلامي للمصرف في العام ٢٠١٥م بقيمة بلغت (٦,٨ مليون دينار ليبي)، حيث إن نسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع بلغت ٢٥% في نهاية عام ٢٠١٥، الأمر الذي يوضح أنه يوجد قصور في العملية التمويلية الإسلامية.

خصائص أفراد العينة

سعت الباحثة في اختيار عينة الدراسة من الأفراد الذين يمثلون رأي المصرفية الإسلامية في ليبيا وبالتحديد بمصرف شمال إفريقيا، على أساس توفر الخصائص التالية:

١.شملت الاستبانة جميع العاملين بالمصرف من مدير إدارة ،و مدير قسم، واستشاري ، وقانوني وفقهي ومن موظفون عاملون بالمصرف مما لديهم دراية بالعمل المصرفي.

٢. شملت العاملون الذين يملكون الخبرة المصرفية المكتسبة من المصرف عينة الدراسة أو من مصارف أخري.

٣.ولديهم التحصيل الأكاديمي، لايتجاوز الدبلوم العالي.

٤. ولديهم الاطلاع والمعرفة بالتمويل الإسلامي والصيرفة بالمصرف .

الاستبانة

هدفت الاستبانة لمعرفة أراء أفراد العينة حول السياسة التمويلية والتمويل الإسلامي، فقد تم تصميم استبانة خاصة لهذ الغرض(ملحق رقم١) اشتملت الاستبانة على ١٥ سؤال تهدف لمعرفة السياسة التمويلية بالمصرف، وقد طرحت هذه الأسئلة في ثلاثة محاور، يرتبط كل منها بفرضيات الدراسة وهذه المجموعات هي:

١.مجموعة الأسئلة ذات علاقة بمدي ملائمة السياسة التمويلية بالمصرف والضوابط الشرعية.

٢.مجموعة الأسئلة ذات علاقة بمستوي فاعلية هيئة الرقابة الشرعية وما يعيق عملها.

٣.مجموعة الأسئلة ذات علاقة بصيغ التمويل الإسلامي .

كفاءة ومصدقية الاستبانة

لتحقيق أهداف الاستبانة وذلك باحتوائه على فقرات تعالج مشكلة الدراسة وترتبط ارتباطا وثيقاً برغبات وعمليات التأييد والتعرف على السياسة التمويلية للمصرف، واقتراح اطار لتطويرها ، وللتأكد من صلاحية الأداة ولاختبار مدى مصداقية نتائج الاستبانة تم عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء والمتخصصين من أساتذة وأكاديميين في جامعة طرابلس ليبيا ويتميزون بالخبرة والدراية في مجال التدريس والتدريب والعمل في القطاعين المالي والمصرفي والجانب الشرعي والعلمي وأخذت رسالة تغطية من القنصلية الليبية في ماليزيا لإجراء استكمال الدراسة الحقلية في ليبيا .

تم توزيع الاستبانة على جميع الفروع لمصرف شمال أفريقيا بمدنية طرابلس، وبلغ عدد الاستبانات التي تم توزيعها (٤٠٠) استبانة وتم استعادة (٣٩٤) استبانة وتم استثناء (٤) منها لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي وبذلك يصبح عدد الاستبانات التي أخضعت للتحليل الإحصائي هي (٣٩٠) بما يشكل نسبة تقارب ٩٧,٥% وصيغت أسئلة الاستبانة بما يتلائم وخصائص العينة المستهدفة للإجابة عليها،(ملحق رقم ٢) حيث وضعت خمسة بدائل للإجابة على كل سؤال (موافق بشدة-موافق-لا أعلم-غير موافق-غير موافق بشدة)، وفق مقياس ليكرث الخماسي.

أسلوب التحليل

ثبات والاختيار (ثبات الأداة): ثبات الأداة: من أجل اختبار الأداة ومدى الحصول على نتائج متقاربة فيها لو أجريت دراسة مرة أخرى بنفس معطيات وشروط هذه الرسالة وعلى نفس العينة أو على عينة مماثلة تم استخدام اختبار (Cronbach Alpha) من أجل تحليل الاعتمادية ولهذا تم احتساب معامل ارتباط آلفا كرو نباخ، حيث بلغت قيمة الاستبانة ما نسبته (86.2%) وهى نسبة مقبولة إحصائياً لأنها تتجاوز نسبة ٧٥% (Uyar, and Erdem,1990). ولتحليل البيانات سيتم استخدام (SPSS)(Statistical Package for social sciences) البرنامج الإحصائي الحزمة الإحصائية الاجتماعية

للتحليل واختيار الفرضيات للوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات الدراسة وقد تم استخدام مستوى معنوية (٠.٠٥) الذي يتمم مستوى الثقة (٠.٩٥) من خلال استخدام الأساليب الإحصائية الأتية : تم إجراء اختبار على البيانات المجمعة يشترط معظم الاختبارات المعلمية أن تكون توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً باستخدام اختبار كلو مجروف (الملحق رقم٣)، و اختبار ملائمة النموذج للتأكد من عدم وجود تعدد خطي وارتباط بين المتغيرات المستقلة ذاتها من خلال التأكد من عدم معاناة النموذج لمشكلة الارتباط الذاتي باختبارات اختبار مشكلة التعداد الخطي (ملحق رقم ٤)، ومشكلة الارتباط الذاتي (ملحق رقم٥).

اختبار الفرضيات

اختبارات المتغيرات المستقلة Xn باستخدام اختبار(ت) للعينة الواحدة عند مستوى ثقة ٩٥%ومعنوية٠,٥% one **(sample T.Tes)**

الفرضية الأولي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضوابط الشرعية على السياسة التمويلية في مصرف شمال إفريقيا. (ملحق رقم٦). بينت نتائج تحليل الانحدار بالجدول رقم (٤) نلاحظ وجود أثر ذي دلالة إحصائية للضوابط الشرعية التي يلتزم بها مصرف شمال إفريقيا المتغير المستقل، والمتغير التابع من خلال قيمة معامل الارتباط الذي بلغ (R) =٠,٦٤ = كما بلغ معامل التحديد (R^2=٠,٤٠٩) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبلغت مستوي الدلالة ٠.٠٨٣ =α وهي قيمة دلالة إحصائية عند مستوي ثقة ٠,٩٥وعند اختبار العلاقة بين المستقل والمتغير التابع، حيث قيمة F= ٤.٠٥١وهي دالة إحصائية، حيث جاءت أكبر من قيمتها الجدولية F ٣,٩١ مما يعني أن معلمات النموذج تقع ضمن المنطقة الحرجة وخارج منطقة قبول الفرضية.

الجدول(٤) التحليل الإحصائي

معامل الإرتباط R=٠,٦٤	R^2 =%٠.٤٠٩
Tالمحسوبة(معامل اختبار أثر المتغير المستقل)	١,٥٦١
معاملات اختبار النماذج	Fالمحسوبة ٤.٠٥١
	٠.٠٨٣a = Sig

إعداد الباحثة.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور وفاعلية عمل الرقابة الشرعية في المصرف وما يعيق عملها على السياسة التمويلية في مصرف شمال إفريقيا. (ملحق رقم٧). بينت نتائج تحليل الانحدار بالجدول رقم (٣) نلاحظ وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدور وفاعلية هيئة الرقابة الشرعية وما يعيق عملها، المتغير المستقل، والمتغير التابع من خلال قيمة

معامل الارتباط الذي بلغ (R =٠,٩٤) كما بلغ معامل التحديد (R^2=٠,٨٨) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبلغت مستوي الدلالة α= ٠.٠٠٠ وهي قيمة دلالة إحصائية عند مستوي ثقة ٠,٩٥وعند اختبار العلاقة بين المستقل والمتغير التابع، حيث قيمة F= ٣٤,٣ وهي دالة إحصائية، حيث جاءت أكبر من قيمتها الجدولية F ٣,٩١ مما يعني أن معلمات النموذج تقع ضمن المنطقة الحرجة وخارج منطقة قبول الفرضية.

الجدول(٥) التحليل الإحصائي

معامل الإرتباط R=٠,٩٤	R^2=٠.٨٨
Tالمحسوبة(معامل اختبار أثر المتغير المستقل)	٥,٨٤
معاملات اختبار النماذج	Fالمحسوبة ٣٤.٣
	Sig = ٠.٠٠٠a

إعداد الباحثة.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصيغ التمويل الإسلامي ومدي ملائمتها، على السياسة التمويلية في مصرف شمال إفريقيا. (ملحق رقم٨). بينت نتائج تحليل الانحدار بالجدول رقم (4) نلاحظ وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتنوع صيغ التمويل ومدي ملائمتها ، المتغير المستقل، والمتغير التابع من خلال قيمة معامل الارتباط الذي بلغ (R =٠,٧٨) كما بلغ معامل التحديد (R^2=٠,٧٥) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبلغت مستوي الدلالة α= ٠.٠٠٠ وهي قيمة دلالة إحصائية عند مستوي ثقة ٠,٩٥وعند اختبار العلاقة بين المستقل والمتغير التابع، حيث قيمة F= ٩٣,٥٠ وهي دالة إحصائية، حيث جاءت أكبر من قيمتها الجدولية F ٣,٩١ مما يعني أن معلمات النموذج تقع ضمن المنطقة الحرجة وخارج منطقة قبول الفرضية.

الجدول(٦) التحليل الإحصائي

معامل الإرتباط R=٦.٨٧	R^2=٤٦.٩٩
Tالمحسوبة(معامل اختبار أثر المتغير المستقل)	٩.٨٧
معاملات اختبار النماذج	Fالمحسوبة ٩٣.٥٠
	Sig = ٠.٠٠٠a

إعداد الباحثة.

وعند اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة مجمعة والمتغير التابع نلاحظ.

الجدول(٥)اختبار الانحدار المتدرج لمتغيرات النموذج العام

X	المتغير المستقل	R	R^2	F	Sig
X ١	االضوابط الشرعية التي يلتزم بها المصرف	٠,٦٠٢	٤٠.٨٤	٤٠.٨٤	٠.٠٠٠
X ٢	دور وفاعلية الرقابة الشرعية	٠.٦٧٠	٠.٤٥٣	٢٩,٧٧	٠.٠٠٠
X ٣	صيغ التمويل الإسلامي الملائمة	٠.٥٨٩	٠.٣٦٣	٥٧.٦	0.000

إعداد الباحثة.

النتائج:

توصلت نتائج الدراسة الميدانية، أن جميع المتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع وهو السياسة التمويلية في مصرف شمال إفريقيا، وقد كانت نتائج الاختبارات الإحصائية للفرضيات التي فرضت للدراسة أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في السياسة التمويلية في مصرف شمال إفريقيا. هو الضوابط الشرعية التي يلتزم بها مصرف شمال إفريقيا عند تقديم التمويل الإسلامي، تم دور وفاعلية هيئة الرقابة الشرعية وما يعيق عملها، تم صيغ التمويل الإسلامي ومدي ملائمتها مجمعة تؤثر أيضاً في المتغير التابع السياسة التمويلية في مصرف شمال إفريقيا بالجدول رقم(٦).

الجدول(٦)الملخص العام لفرضيات الدراسة

الفرضية	المتغير المستقل	القرار (نتيجة التحليل)
H0 1	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضوابط الشرعية على السياسة التمويلية في مصرف شمال إفريقيا.	رفض الفرضية العديمة وقبول الفرضية البديلة
H0 2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور وفاعلية عمل الرقابة الشرعية في المصرف وما يعيق عملها على السياسة التمويلية في مصرف شمال إفريقيا.	رفض الفرضية العديمة وقبول الفرضية البديلة
H0 3	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصيغ التمويل الإسلامي ومدي ملائمتها، على السياسة التمويلية في مصرف شمال إفريقيا.	رفض الفرضية العديمة وقبول الفرضية البديلة

إعداد الباحثة.

وصلت الباحثة من خلال تحليل استجابات الاستبانة، إلى رفض أو قبول الفرضيات العديمة المتعلقة بالمتغيرات المستقلة باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، وتحليل السياسة التمويلية في مصرف شمال إفريقيا. وأن المصرف يعاني من عدم وجود دليل استرشادي للعاملين خاص بإجراءات التمويلية والمعايير الشرعية من منظور إسلامي للمصرف، مما جعل المصرف مقتصر على صيغة المرابحة فقط في تمويليته، ومفتقد لتنوع صيغ التمويل الإسلامي . وهيئة الرقابة الشرعية بالمصرف تقوم بدور وآلية فاعلة في مراجعة إجراءات عمليات التمويل الإسلامي. ولكنها تفتقد في تشكيلها للمتخصصين في المسائل الحديثة في مجال الصيرفة الإسلامية واستقلاليتها التامة، وتزود الباحثة في هذا الباب بعض الاقتراحات والتوصيات العامة للقطاع المصرفي الليبي وتوصيات أخري تختص بمصرف شمال إفريقيا، وتعرض بعض الحلول للتغلب على السياسة التمويلية. وفي نهاية الدراسة تقترح الباحثة مجموعة من الاقتراح التي تتوقع أن تكون إطار لتطوير الإجراءات التمويلية.

التوصيات

١.ضرورة قيام مصرف شمال إفريقيا بإعداد دليل الإجراءات التمويلية لدعم عمليات منح التمويل الإسلامي بمشاركة هيئة الرقابة الشرعية في إعداده .٢. يجب تنويع أساليب التمويل الإسلامي بحيث لا تقتصر على عقد بيع المرابحة فقط، بل تشمل أسلوب المضاربة والمشاركة والبيع الآجل وبيع الاستصناع والإجارة المنتهية بالتمليك.....الخ، ولتفادي ذلك يمكن أن ينظم مصرف شمال إفريقيا نشاطه، بحيث يقيد تمويله بصيغة المرابحة للآمر بالشراء في حدود نسبة معينة من أصوله، حتى يضطرّ المصرف والعملاء لاستعمال صيغ أجدى على النشاط الاقتصادي وإن كانت أكثر مخاطرة من صيغة المرابحة . ٣

.نقترح أن يكون احد الأعضاء الموجود بهيئة الرقابة الشرعية من غير الفقهاء ويكون متخصص في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات.

٤.استقلالية هيئة الرقابة الشرعية التامة وإلزامية فتواها وقرارتها يساعدها على القيام بمهامها بفاعلية وكفاءة.

الاقتراحات تقترح الباحثة في ختام الدراسة إطار لتطوير الإجراءات التمويلية التي تنظم وتدعم عملية منح الإسلامي في المصرف .

أولاً: المعايير الشرعية المعتمدة.

التزام مصرف شمال إفريقيا بالمعايير الشرعية المعتمدة كان ذلك دليلا أو علامة على جودة التزامه بأحكام الشريعة، و زرع الثقة في نفوس المتعاملين معه، أن وجود المعايير الشرعية في المصرف يقلل من أخطاء العاملين، وكذلك تحمي المدقق الشرعي من الوقوع في الخطأ، ويمكن للمصرف من مساءلته عند تجاوزها، كما إن وجود المعايير الشرعية في المصرف.

ثانيًا: الضمانات

ما تم ملاحظاته في إجراءات المصرف المتبعة عند منح تمويل إسلامي التركيز على الضمانات أكثر من الثقة بالعميل ، لذلك تقترح الباحثة:

يجب على المصرف البحث على العميل دي ثقة عند منح تمويلاً إسلاميًا، ويكون الضمان هو الثقة بالعميل، ولا بأس من طلب ضمانات أخري مصاحبة لهذه الثقة أن الأساس من منح تمويل. وخاصة تمويل المشاريع بالمشاركة هو الثقة بهذا العميل وليس الثقة بالضمانات أن العميل أحيانًا لا يستطيع بهذه الضمانات سداد دين المصرف، لذلك تفقد جميع الضمانات قيمتها، وخاصة في بعض الضمانات ومنها الضمانات العقارية، تحتاج إلي تنفيذهم من المحكمة وهذا يستغرق وقتًا طويلاً، وعندما تصل إلي التحاكم للقضاء يكون الربح قد فات على المصرف بمضي الوقت والآجل.

ثالثا : تطوير دراسات الجدوى الاقتصادية

تقترح الباحثة بأن يتم الاستعانة بمؤهلين في تقييم دراسة في التخصصات (التسويق، والإنتاج، والنواحي الفنية، والإدارية، والتنظيمية، وفي الاقتصاد القومي)، وذلك لأن أغلب دراسات الجدوى تفتقر إلى الكثير من الأسس العلمية، ويتم التركيز على الدراسة المالية وإهمال الدراسة الفنية والتسويقية، لذلك وجود هذه اللجنة المتخصصة حتي تقوم بإعطاء التوصيات والتعديلات واقتراح الاقتراحات إلى إدارة التمويل والاستثمار بالمصرف.

رابعًا: آلية اختيار العملاء الممولين.

١. سبق التحدث عن العميل دي الثقة وهذا ما يقودنا إلى معرفة انتقاء هذا العميل المشارك مع المصرف ويقوم بالتمويل، تقترح الباحثة البحث عن هؤلاء العملاء من خلال وجود عملاء يتعاملون مع المصرف منذ نشأته أو تعاملوا مع عملاء

أخرين وسجلهم المصرفي متميز بالصدق في التعامل والالتزام بتسديد الاستحقاق للمصرف في مواعده والانضباط، تم الاتصال بهؤلاء العملاء ومشاركتهم في مشاريع تدر أرباحًا للمصرف ولهم.

٢. تعامل المصرف مع العملاء من أفراد ومؤسسات التي تحرص على ضبط حساباتها ودفاترها من قبل محاسبين قانونيين ذوي السمعة الحسنة.

٣. اختيار العملاء ذوي خبرة وأسم تجاري ولديهم تجارب ناجحة وقدرة مالية.

خامسًا: إجراءات متعلقة بالمصرف:

وجود مركز معلومات رئيسي في إدارة المصرف. للتعاون مع مستوي المصارف في ليبيا وعلى مستوي الدول العربية، والعالمية، وللاستفادة من العولمة والتقنيات التكنولوجيا التي تساعد في انتقال المعلومات حتي لا تكون هناك تعارض في أحكام الشريعة الإسلامي ، وتواكب أية فتاوي مستحدثة قدم الاجتهاد بها مجمع الفقه الإسلامي.

تطوير آلية اختيار موظفي المصرف.

تطوير موظفي المصرف من أهم الآليات التي على المصرف التركيز عليها، فعلى الموظفين بالمصرف الإلمام بالعديد من مفردات العلوم الإدارية والمحاسبية والاقتصادية الإسلامية والقانونية والمعلوماتية والتكنولوجيا والعلوم الفقهية والتي تؤهلهم ليكونوا أصحاب مهارات في العمل المصرفي الإسلامي، وتدريبهم وتأهيلهم على العمل المصرفي الإسلامي، تدريب جيد وتقترح الباحثة وضع خطة محكمة ومرتبة تعود بنتائج على المصرف، بأن يتم تدريب الموظفين وبعد ذلك يتم تقييمهم وفرزهم، حتي يكون دافع للموظفين الاستفادة من تدريبهم وتأهيلهم وإعطاء التدريب جدية، ومراقبتهم أثناء العمل المصرفي الإسلامي لبيان إستعابهم وإلمامهم بجميع الجوانب الوظيفية، أو بحاجة لتدريب من نوع آخر، ويجب أن تستمر الخطة التدريبية طول العمر الوظيفي لحاجة العمل المصرفي الإسلامي إلى مواكبة كل جديد ويكون حافز للكوادر البشرية معنويًا وماديًا، ويؤدي إلى تنمية قدرتهم ومواهبهم حتي يتحقق بالمصرف التميز والتفوق والريادة.

اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

عند اختيار أعضاء الهيئة الشرعية بالمصارف بواسطة مجلس الإدارة، و تبعيتهم تكون لمجلس إدارة المصرف ، إلى جانب أن أتعابهم تجمع بين الراتب الشهري والمكافأة المقطوعة يحددها مجلس إدارة المصرف، وعندما تكون أعضاء الهيئة الشرعية بالمصرف تبعيتهم لمجلس الإدارة، إلى جانب أتعابهم المالية يحددها مجلس الإدارة، ويدفعها لهم المصرف، يكون الوضع أقرب إلى الوظيفة منه إلى الممارسة المهنية هذا يؤثر بشكل كبير على استقلاليتها هذا يجعلها تميل إلى جانب الاستشارية الفردية أكثر من جانب المهنية المؤسسية، بذلك لا تكون للهيئة استقلالية من الناحية الموضوعية، وحتى يتحقق الاستقلال التام لهيئة الرقابة الشرعية في المصارف يجب أن تتبع هذه الهيئة للجمعية العامة للمساهمين وهيئة

الرقابة الشرعية المركزية، ويكون لها وضع بارز في الهيكل التنظيمي وتعمل وفق معايير منضبطة ولتكن معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إعداد دليل لمنح التمويل الإسلامي.

يجب أن يعد من قبل لجنة مختصه من المصرف مشاركتًا مع الهيئة الشرعية، وتحرص اللجنة المعدة للدليل عند صياغة المعيار على أن تُحكم عباراته، وتُفصل فيه كل الجزئيات المتعلقة بتنفيذ صيغ التمويل الإسلامي، حتى لا يبقى مجال لمتأول أن يتأول عبارته على غير مراد من وضعه، ولا يكفي أن تكون المعايير الشرعية موجودة في صورة فتاوى فقط من الهيئة الشرعية، بل يجب أن تُترجم هذه الفتاوى والضوابط في أدلة عمل يفهمها الموظفين العاملين في المصرف من غير المختصين في الشريعة الإسلامية حتى لا يُساء فهمها أو تطبيقها.

المراجع

إدارة التطوير وتدريب الموارد البشرية.(٢٠١١م) الخطط والبرامج لتوجيه سياسات التدريب والتطوير والتأهيل في الصيرفة الإسلامية بالداخل والخارج.

البلتاجي، محمد (٢٠١٣م) " آلية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصيغ التمويل الإسلامية" بحث مقدم في ملتقي اتحاد المصارف العربية منتدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعنوان "الخيار الاستراتيجي للتنمية وخلق فرص العمل"

بلعور ،خالد (٢٠١٣)"معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري" رسالة ماجستير في مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.

بن مسعود ، ميلود (٢٠٠٨) "معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية "رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي ، كلية العلوم الاجتماعية

والعلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر –ناتنة الجزائر.

تقرير ترتيب المصارف حسب أهم البنود المركز المالي في نهاية الربع الثاني من ٢٠١٥م. ص ١٧-١٨.

تقرير من مكتب التخطيط والموارد البشرية بمصرف شمال إفريقيا . ٢٠١٥م .تصدر ورقة كل سنة دورية بتطور المصرف وأعماله .

الجويفل ،محمد سلامة (٢٠١٣م)" دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشأة الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم " رسالة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة كلية الأعمال قسم المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط .

حسين محمد سمحان(2009) "نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس، جامعة الشلف.

الحوتي ،سالم (٢٠١٥م) "التحول المصرفي في ليبيا" المؤتمر الدولي الرابع للريادة المالية تحت عنوان التحول للمالية الإسلامية والمقاربات والتحديات ، المغرب ١١-١٢/ديسمبر، ص٣٣.

الدراجي، المكي & وجديدي، روضة(٢٠١٤م)" التمويل الاسلامي ودوره في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(الوقف والزكاة)" ورقة بحثية منشورة على الموقع

ttp://webcache.googleusercontent.com

قرار القوى العاملة والتدريب والتشغيل رقم (٣٢١) لسنة ٢٠٠٤م.

قرار القوى العاملة والتدريب والتشغيل رقم (٣٢١) لسنة ٢٠٠٤م.

المحروق، ماهر حسن و مقابله،أيهاب(٢٠٠٦م) " المشروعات الصغيرة أهميتها ومعوقاتها " ورقة بحثية منشورة بموقع بادر لحضانات التقنية، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، دراسة صادرة عن مركز المنشأة الصغيرة والمتوسطة.

المؤتمر الثاني للخدمات المالية الإسلامية27 / ابريل ./ ٢٠١٠م، واعلان قرار التحول للمصارف التجارية في ليبيا للعمل بصيرفة إسلامية.

نص في الاجتماع الأول للهيئة المركزية للرقابة الشرعية بمصرف ليبيا المركزي. ٢٦- سبتمبر ٢٠١٣م. تلقى المصرف المركزي طلبات بمد فترة السماح من قبل المصارف الليبية العاملة في السوق، من المرجح أنه سيتيح ذلك ويعطيهم مهلة إضافية دون التطرق من قريب أو بعيد للمبدأ الرئيسي وهو التحول الفعلي للاقتصاد الإسلامي الشامل.

الهابيل ،وسيم & والمصري، عماد (٢٠١١م) "أثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية في إنجاح أداء البنوك الإسلامية في قطاع غزة، "دراسة تطبيقية لحالة البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني" ، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011 ، المجلد 13 ، العددB1 (١١٠٥).

محمد ،هيام(٢٠١٣م) "الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق ، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجّلد 40 ، العدد1 .

المراجع الأجنبية :

Abdelkader Bessedi2014

Les operations de nancement et d'investissement dans le droit usulman

Abdel-Maoula Chaar 2011

ECOLE DOCTORALE"ORGANISATIONS, MARCHES, INSTITUTIONS "Thèse de doctorat à Paris-Fondation Université de Sciences de Gestion, le cas des banques islamiques dans l'étude du Liban

Mahir Alman ٢٠١٢

Shari’ah Supervisory Board Composition Effects On Islamic Banks’ Risk-Taking Behavior , Ph.D., University of Bamberg, Faculty of Economics, Germany.

ussien Alasrag

slamic nancial instruments and small and medium enterprises, Journal of Islamic Science, No. (08) for the first spring, p.3.

الملاحق:

ملحق رقم (١)...الاستبانة

م	العبارة .....يرجى وضع علامة صح(√) في خانة الإجابة المختارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الضوابط الشرعية التي يلتزم بها المصرف.						
١	المصرف منضبط بتقييم سمعة العميل الأدبية، المصداقية والأمانة والأخلاق التي يتمتع بها العميل، وإتقانه للعمل، عند منح تمويل إسلامي					
٢	المصرف منضبط بمعيار السلامة المالية" رأس المال - متانة الضمانات وسلامتها –الحرص على السداد" ، عند منح تمويل إسلامي ؟					
٣	المصرف منضبط بضابط المحافظة على المال وحمايته من المخاطر عند التمويل الإسلامي					
٤	المصرف منضبط بالتقويم والمتابعة والرقابة أثناء التنفيذ و التشغيل، عند منح تمويل إسلامي					
٥	المصرف منضبط بالرقابة المالية والمحاسبية عن خدمات التمويل الإسلامي					
م	**العبارة**	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
دور وفاعلية الرقابية الشرعية.						

١	الهيئة الشرعية بالمصرف لديها آلية فاعلة تقوم بالرقابة، ومراجعة إجراءات عمليات التمويل الإسلامي.					
٢	الهيئة الشرعية بالمصرف تقوم بإرشاد العاملين بكيفية العمل بصيغ التمويل الإسلامي المتنوعة ، واختيار العاملين للتأكد من إلمامهم بالجوانب الشرعية المتصلة بالتمويل الإسلامي					
٣	يتمتع أعضاء الهيئة الشرعية بخبرة في العمل المصرفي الإسلامي.					
٤	يوجد استقلالية تامة لهيئة الرقابة الشرعية بالمصرف					
٥	هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف تقوم بالمتابعة المستمرة والتدقيق والتحليل في المصرف، وبيان مشكلات المصرف عند التمويل الإسلامي					
م	**العبارة**	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
صيغ التمويل الإسلامي الملائمة للسياسة التمويلية						
١	اعتماد المصرف على صيغة المرابحة لأنها أقل مخاطر من الصيغ الأخرى؟					
٢	ضعف الكادر الوظيفي وقلة خبرتهم في الإجراءات التنفيذية لصيغ التمويل الإسلامي غير المرابحة؟					
٣	أهمية تنوع صيغ التمويل الملائمة في المصرف لتحقيق أهدافها على المدى طويل الأجل؟					
٤	وجود دليل لإجراءات منح التمويل الإسلامي					
٥	تدني التمويل الإسلامي في المصرف بسبب البيئة الليبية التي تتسم بضعف الاستقرار الإداري والسياسي والأمني؟					

www.mecsj.com\ar

ملحق رقم (٢) خصائص العينة

المتغير	الفئة	التكرار	%
الجنس	ذكر	٣١٠	%٧٩.٤
	أنثى	٨٠	%٢٠.٥
العمر	٤١ سنة فمأفوف	١٤٥	%٣٧.١
	٣٦-٤٠ فمأفوف	١٠٢	%٢٦.١
	٣١-٣٥ سنوات	٩١	%٢٣.٣
	٢٦-٣٠ سنوات	٥٢	%١٣,٣
المنصب الوظيفي	مدير فرع	٢٢	%٥,٦
	مدير إدارة	٥٣	%١٣,٥
	رئيس قسم	٨١	%٢٠,٧
	مشرف	٣٣	%٨,٤
	موظف	٢٠١	%٥١.٥
المؤهل العلمي	دكتوراه	٩	%٢.٣
	ماجستير	٢٦	%٦.٦
	بكالوريوس	٢٣٢	%٥٩,٤
	دبلوم عالي	٩٢	%٢٣,٥
العمل الوظيفي	مصرفي تنفيذي	٣٣1	%٨٤,٨
	إدارية	٤	%٠,٨
	قانونية	14	%٣,٥
	شرعي	٤	%١,٠
	استشارية	٣٩	%١٠
عدد سنوات الخبرة	٢٠ سنة فأكثر	١٣٣	%٣٤.١
	١٦-١٩سنوات	١٠١	%٢٥.٨
	١٠-١٥ سنوات	٢١	%٥.٣
	٥-٩سنوات	٧٠	%١٧.٩
	اقل من ٥ سنوات	٦٥	%١٦.٦

المصدر : أعداد الباحثة

ملحق رقم (٣)

جدول ٢ اختبار كرونباخ الفا Reliability Statistics

Cronbach`s Alpha	N of Items
84.9	3

المصدر أعداد الباحثة

نتائج ملحق رقم(٤) التوزيع الطبيعي

الفرضية	نسبة معامل الالتواء	Sig.K-S	التوزيع
H1	-١,٨٠٣	٠,٠٦٥	طبيعي
H2	-٠,١٢٩	٠,٠٧٣	طبيعي
H3	-٠,٢٣٨	٠,٠٦٧	طبيعي
H4	-١,٨٢٩	٠,٠٥٧	طبيعي

المصدر أعداد الباحثة

ملحق رقم (٥) قياس مشكلة التعدد

المتغير المستقل	Tolerance	عامل VIF التضخم
الضوابط الشرعية التي يلتزم بها المصرف.	٠.٦٦٥	١,٥٣٧
دور وفاعلية الرقابية الشرعية.	٠,٧٨٩	١,٢٥٢
صيغ التمويل الإسلامي الملائمة للسياسة التمويلية	٠,٥٤٣	١,٨٣٣
	Tolerance	عامل VIF التضخم

المصدر أعداد الباحثة

ملحق رقم (٦) اختبار داربن واتسون

المتغير المستقل	اختبار D-W داربن – واتسون
الضوابط الشرعية التي يلتزم بها المصرف.	١.٨٠٣
دور وفاعلية الرقابية الشرعية.	١.٧٥٣
صيغ التمويل الإسلامي الملائمة للسياسة التمويلية	١,٧٥٣
الضوابط الشرعية التي يلتزم بها المصرف.	١.٦٢٥
الإحصائية العامة للنموذج	**١.٧٢٥**
المصدر أعداد الباحثة	

المصدر أعداد الباحثة

ملحق رقم (٨)

اختبارالفرضية الثانيone sample T.test

ر	البيانات	الوسط	الانحراف المعياري
١	الهيئة الشرعية بالمصرف لديها آلية فاعلة تقوم بالرقابة، ومراجعة إجراءات عمليات التمويل الإسلامي.	٢,٨٣	٠.٠٨٩
٢	الهيئة الشرعية بالمصرف تقوم بإرشاد العاملين بكيفية العمل بصيغ التمويل الإسلامي المتنوعة ، واختيار العاملين للتأكد من إلمامهم بالجوانب الشرعية المتصلة بالتمويل الإسلامي	٣.٢٥	٠.٠٥٢
٣	يتمتع أعضاء الهيئة الشرعية بخبرة في العمل المصرفي الإسلامي.	٤.١١	٠.٠٨٢
٤	يوجد استقلالية تامة لهيئة الرقابة الشرعية بالمصرف	١.٧٨	٠.٠٥٦
٥	هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف تقوم بالمتابعة المستمرة والتدقيق والتحليل في المصرف، وبيان مشكلات المصرف عند التمويل الإسلامي	١.٣٤	٠.٠٤٨
الوسط العام		٣.٩٨٠	
الانحراف المعياري		٠.٢٦٠٧١	
dfدرجة الحرية		n-1=389	
T.Test		66.377	
الاحتماليSig		a٠.٠٠٠	

المصدر أعداد الباحث

الملحق رقم (٩)

الفرضية الثالثةone sample T.test

ر	اعتماد المصرف على صيغة المرابحة لأنها أقل مخاطر من الصيغ الأخرى؟	الوسط	الانحراف المعياري
١	ضعف الكادر الوظيفي وقلة خبرتهم في الإجراءات التنفيذية لصيغ التمويل الإسلامي غير المرابحة؟	٣.٣٩	٠.٠٥٣
٢	أهمية تنوع صيغ التمويل الملائمة في المصرف لتحقيق أهدافها على المدى طويل الأجل؟	٣.٦١	٠.٠٥٥
٣	وجود دليل لإجراءات منح التمويل الإسلامي	٣.٢٥	٠.٠٦٧
٤	تدني التمويل الإسلامي في المصرف بسبب البيئة الليبية التي تتسم بضعف الاستقرار الإداري والسياسي والأمني؟	٣.٤٣	٠.٠٥٠
٥	اعتماد المصرف على صيغة المرابحة لأنها أقل مخاطر من الصيغ الأخرى؟	٣.٥٣	٠.٠٧٤
	الوسط العام	٣.٤٣١	
	الانحراف المعياري	٠,٢١٦٥١	
	درجة الحريةdf	n-1=389	
	T.Test	84.89	
	الاحتماليSig	a٠.٠٠٠	

المصدر أعداد الباحثة

SMALL ENTERPRISES IN LIBYA AN ASSESSMENT OF THE WEAKLY DISTRIBUTION OF ISLAMIC FINANCE OF THE BANK OF NORTH AFRICA

Naima Ismail H Aldileky

Institute of Malaysian and International Studies – Ikmas, National University of Malaysia, UKM. E-mails:na_is2012yahoo.com